

Date: 25 April 2014
Distribution: Public
Original: English

A



الاستثمار في السكان الريفيين

تحديث لمصفوفة التوصيات الواردة في التقييم المؤسسي لكفاءة الصندوق ذات الصلة بكفاءة الهيئات الرئاسية في الصندوق

ملحوظة: تعكس المصفوفة المرفقة نتائج المداولات والتوصيات المتعلقة بكفاءة الهيئات الرئاسية في الصندوق، كما هي واردة في التقييم المؤسسي لكفاءة الصندوق وكفاءة العمليات التي يمولها الصندوق.

وكما أشير إليه في الدورة العاشرة بعد المائة للمجلس التنفيذي، حيث أوكل إلى إدارة الصندوق متابعة و/أو استعراض هذه التوصيات، ستعرض التغذية الراجعة المنتظمة على اجتماعات المنسقين والأصدقاء و/أو المجلس، حسب الاقتضاء.

المجلس التنفيذي - الدورة الحادية عشرة بعد المائة

روما، 8-9 أبريل/نيسان 2014

مصفوفة محدثة للتوصيات ذات الصلة بكفاءة الهيئات الرئاسية في الصندوق بتاريخ أبريل/نيسان 2014

مصفوفة التوصيات الواردة في التقييم المؤسسي لكفاءة الصندوق ذات الصلة بكفاءة الهيئات الرئاسية في الصندوق

التوصيات والإجراءات	الإشارة إلى التقييم المؤسسي لكفاءة الصندوق	المداورات: في الدورة الثامنة بعد المائة للمجلس التنفيذي (أبريل/نيسان 2013) و في الدورة السابعة والسبعين للجنة التقييم (يونيو/حزيران 2013)	المداورات: في الدورة الثامنة والسبعين للجنة التقييم (سبتمبر/أيلول 2013)	المداورات: في الدورة التاسعة بعد المائة للمجلس التنفيذي (سبتمبر/أيلول 2013)	الاستنتاجات المتوصل إليها في اجتماع المنسقين والأصدقاء المنعقد في 20 نوفمبر/تشرين الثاني 2013، كما تم إبلاغ المجلس في دورته العاشرة بعد المائة (ديسمبر/كانون الأول 2013)
مجلس المحافظين					
<p>الفقرة 108: "ومع ذلك، فإن التقييم يثير مسألة ما إذا كان من الضروري الاستمرار في عقد دورات مجلس المحافظين على أساس سنوي. فانعقاد مجلس المحافظين الأقل تواتراً (على سبيل المثال مرة كل سنتين) سيوفر المزيد من الموارد ولا يتطلب من أعضائه سوى تفويض بعض الوظائف المتكررة إلى المجلس التنفيذي (على سبيل المثال الموافقة على الميزانية الإدارية للصندوق سنوياً)".</p> <p>تواتر دورات مجلس المحافظين</p>	<p>محاظر الدورة السابعة والسبعين للجنة التقييم: "تم التعبير عن وجهات نظر متفاوتة فيما يتعلق بتواتر دورات مجلس المحافظين، أي فيما إذا كان يتوجب أن تعقد هذه الدورات سنوياً، أو مرة كل سنتين. وقد اقترح بعض الأعضاء أنه، وعلى الأقل في السنوات التي تشهد مشاورات لتجديد موارد الصندوق، يمكن الاستغناء عن دورة مجلس المحافظين. وردت الإدارة بقولها أنه وحسب رأي الإدارة فإن الدورات السنوية لمجلس المحافظين ضرورية لأنها توفر فرصة نادرة لجميع الدول الأعضاء للتواصل والتفاعل مع الإدارة ومع بعضها البعض، كما أنها توفر مناسبة للترويج لأصحاب الحيازات الصغيرة وضمان وجودهم على جداول الأعمال الدولية. وكان هنالك دعم واسع للحاجة إلى إجراء دراسة حول الدور والأهداف والقيمة المضافة لدورات مجلس المحافظين يجب أن تحلل هذه الدراسة الميزات والعيوب المتعلقة بفعالية التكاليف للإبقاء على النمط الحالي، أو تغيير تواتر الدورات، والنظر في كيفية جعل مجلس المحافظين أكثر استراتيجية. وتم التأكيد بأنه من المخطط أن ينظر المنسقون والأصدقاء في هذه المسألة".</p>	<p>المداورات: "بالاستناد إلى المناقشات التي دارت أثناء الدورة السابعة والسبعين للجنة، توصي اللجنة بإجراء دراسة حول الدور والأهداف والقيمة المضافة لدورات مجلس المحافظين. يجب أن تحلل هذه الدراسة الميزات والعيوب المتعلقة بفعالية التكاليف للإبقاء على النمط الحالي، أو تغيير تواتر الدورات، والنظر في كيفية جعل مجلس المحافظين أكثر استراتيجية. واقترح أن تتضمن هذه الدراسة مسحا لآراء غير الأعضاء في المجلس التنفيذي".</p>	<p>المداورات: "أشارت إدارة الصندوق إلى أن دورات مجلس المحافظين تشكل فرصة رئيسية لأغلبية الدول الأعضاء في الصندوق للانخراط في المسائل السياسية ومسائل التسيير المؤسسية مع الصندوق. وفي حين تلاحظ إدارة الصندوق رغبة بعض الممثلين في النظر في تغيير تواتر وشكل اجتماعات مجلس المحافظين، وأشارت الإدارة إلى أن أي مقترح بإجراء تغيير يتعين أن يقرره مجلس المحافظين".</p> <p>الإطار الزمني والخطوات التالية "وأيد أعضاء المجلس مواصلة مناقشة هذا الموضوع في اجتماعات المنسقين والأصدقاء".</p>	<p>محاظر جلسات الدورة العاشرة بعد المائة للمجلس التنفيذي: "أقرت جميع القوائم بأهمية عقد دورات سنوية لمجلس المحافظين بوصفها مناسبة أساسية لتجتمع فيها الدول الأعضاء في الصندوق وتبدي آراءها (خصوصاً للدول غير الممثلة في المجلس)، فضلاً عن تجديد صورة الصندوق".</p> <p>"لم تعتبر إمكانية إجراء دراسة لمجلس المحافظين استخداماً فعالاً للموارد، وكإجراء بديل، اقترحت القائمة ألف أن ينظر مكتب سكرتير الصندوق في خيارات مختلفة مع الأخذ بعين الاعتبار دورات تجديد الموارد".</p>	<p>ح</p>

<p>الاستنتاجات المتوصل إليها في اجتماع المنسقين والأصدقاء المنعقد في 20 نوفمبر/تشرين الثاني 2013، كما تم إبلاغ المجلس في دورته العاشرة بعد المائة (ديسمبر/كانون الأول 2013)</p>	<p>المداولات: في الدورة التاسعة بعد المائة للمجلس التنفيذي (سبتمبر/أيلول 2013)</p>	<p>المداولات: في الدورة الثامنة والسبعين للجنة التقييم (سبتمبر/أيلول 2013)</p>	<p>المداولات: في الدورة الثامنة بعد المائة للمجلس التنفيذي (أبريل/نيسان 2013) و في الدورة السابعة والسبعين للجنة التقييم (يونيو/حزيران 2013)</p>	<p>الإشارة إلى التقييم المؤسسي لكفاءة الصندوق</p>	<p>التوصيات والإجراءات</p>
			<p>محاضر جلسات الدورة الثامنة بعد المائة للمجلس التنفيذي: "ومن بين الآراء المختلفة التي تم التعبير عنها ، من بين جملة أمور ، الآراء التالية: - تواتر عقد اجتماعات مجلس المحافظين، والذي يمكن الأخذ به مع المنسقين والأصدقاء؛ ... وقد سلط الأعضاء الضوء، وحسب وجهة نظرهم، على أن يستمر مجلس المحافظين في الانعقاد على أساس سنوي."</p>		
<p>ن</p> <p>"لم ير العديد من الأعضاء أي تعارض بين قضايا الزراعة والتسيير في هيكل مجلس المحافظين، بل أعرب عن الحاجة إلى أن يقدم مجلس المحافظين توجيهها استراتيجيا للصندوق بشأن هذه المسائل." "لم تعتبر إمكانية إجراء دراسة لمجلس المحافظين استخداما فعالا للموارد، وكإجراء بديل، اقترحت القائمة ألف أن ينظر مكتب سكرتير الصندوق في خيارات مختلفة مع الأخذ بعين الاعتبار دورات تجديد الموارد."</p>	<p>كما هو وارد أعلاه</p>	<p>كما هو وارد أعلاه</p>	<p>محاضر الدورة السابعة والسبعين للجنة التقييم: "كان هنالك دعم واسع للحاجة إلى إجراء دراسة حول الدور والأهداف والقيمة المضافة لدورات مجلس المحافظين، ويجب أن تحلل هذه الدراسة الميزات والعيوب المتعلقة بفعالية التكاليف للإبقاء على النمط الحالي، أو تغيير تواتر الدورات، والنظر في كيفية جعل مجلس المحافظين أكثر استراتيجية. وتم التذكير بأنه من المخطط أن ينظر المنسقون والأصدقاء في هذه المسألة."</p>	<p>الفقرة 107: "تطور شكل مجلس المحافظين على مر السنين، وتم توجيه المزيد من الاهتمام وإعطاء المزيد من المساحة لتنظيم حلقات النقاش واللقاءات الجانبية حول المواضيع الرئيسية المتعلقة بالزراعة والتنمية الريفية في العالم. ويحظى ذلك بتقدير العديد من الدول الأعضاء، غير أنه قلص الوقت المخصص لقضايا التسيير وينود الأعمال ذات الصلة."</p>	<p>استعراض صيغة دورات المجلس - التوازن بين التسيير ومناقشة القضايا الزراعية</p>

التوصيات والإجراءات	الإشارة إلى التقييم المؤسسي لكفاءة الصندوق	المداولات: في الدورة الثامنة بعد المائة للمجلس التنفيذي (أبريل/نيسان 2013) و في الدورة السابعة والسبعين للجنة التقييم (يونيو/حزيران 2013)	المداولات: في الدورة الثامنة والسبعين للجنة التقييم (سبتمبر/أيلول 2013)	المداولات: في الدورة التاسعة بعد المائة للمجلس التنفيذي (سبتمبر/أيلول 2013)	الاستنتاجات المتوصل إليها في اجتماع المنسقين والأصدقاء المنعقد في 20 نوفمبر/تشرين الثاني 2013، كما تم إبلاغ المجلس في دورته العاشرة بعد المائة (ديسمبر/كانون الأول 2013)
التفويض ببعض الوظائف المتكررة إلى المجلس التنفيذي (بما في ذلك الموافقة على الميزانية الإدارية للصندوق)	الفقرة 108: "فانعقاد مجلس المحافظين الأقل تواتراً (على سبيل المثال مرة كل سنتين) سيوفر المزيد من الموارد ولا يتطلب من أعضائه سوى تفويض بعض الوظائف المتكررة إلى المجلس التنفيذي (على سبيل المثال الموافقة على الميزانية الإدارية للصندوق سنوياً)." الذيل الأول، الفقرة 167: "وافق غالبية الذين أجابوا على المسح المقدم لأعضاء المجلس التنفيذي بصورة كاملة أو جزئية على إمكانية التفويض بالموافقة على الميزانية السنوية إلى المجلس التنفيذي كما هو وارد أعلاه..."	محاضر جلسات الدورة الثامنة بعد المائة للمجلس التنفيذي: "ومن بين الآراء المختلفة التي تم التعبير عنها ، من بين جملة أمور، الآراء التالية: تفويض المجلس التنفيذي بسلطة الموافقة على الميزانية الإدارية للصندوق." الذيل الأول، الفقرة 167: "وافق غالبية الذين أجابوا على المسح المقدم لأعضاء المجلس التنفيذي بصورة كاملة أو جزئية على إمكانية التفويض بالموافقة على الميزانية السنوية إلى المجلس التنفيذي كما هو وارد أعلاه..."	المداولات: "مع الأخذ بعين الاعتبار المفاضلات المتأصلة في أي زيادة في مستوى مناقشات المسائل السياسية و/أو الحد الممكن من تواتر انعقاد دورات مجلس المحافظين، توصي لجنة التقييم المنسقين والأصدقاء بمناقشة هذه القضايا والخروج بتوصيات لعرضها على المجلس التنفيذي."	كما هو وارد أعلاه	"كانت هناك آراء متباينة فيما يتعلق باقتراح تفويض سلطة الموافقة على الميزانية السنوية للمجلس، على النحو المتبع في المؤسسات المالية الدولية الأخرى، وأشار إلى أنه وعلى أي حال، فإن مجلس المحافظين هو الذي يقرر هذه المسألة."
المجلس التنفيذي					
استعراض جداول أعمال المجلس بغرض التركيز على النتائج والسياسات والاستراتيجيات والتقييمات والدروس المستفادة	الفقرة 112: "الاجتماعات تنظم بعناية وتعتبر رئاسة المجلس الحالية قوية. على أن التقييم وجد أن جداول أعمال المجلس طموحة أكثر من اللازم، وهي لا تتيح إلا مساحة صغيرة نسبياً لمناقشة النتائج والسياسات والاستراتيجيات، وللتقييم والدروس المستفادة، بالمقارنة مع حجم المناقشة المخصصة للعملية وللوثائق الخاصة بالمدخلات. وكان التقييم الخارجي المستقل قد خلص إلى استنتاج مماثل وأوصى بإحداث تحول في التوازن نحو النوع الأسبق من المواضيع." الذيل الأول، الفقرة 170:	محاضر الدورة الثامنة بعد المائة للمجلس التنفيذي: "وطلبت ممثلة جمهورية فنزويلا البوليفارية أن تعكس محاضر دورة المجلس التنفيذي عدم موافقة بلادها على قصر إشراك الهيئات الرئاسية في الصندوق على القضايا الاستراتيجية فقط، كما تم اقتراحه بموجب التوصية 6 من التقييم على مستوى المنظمة للكفاءة المؤسسية في الصندوق. وعبرت عن دعمها لاستجابة الإدارة للتقييم المؤسسي في هذا الصدد."	المداولات: "أكدت اللجنة مجدداً على أن هذا الموضوع مترابط ومتداخل بصورة كبيرة مع التوصيات ذات الصلة بمجلس المحافظين. وتوصي اللجنة بإجراء المزيد من المداولات حول هذا الموضوع من قبل المنسقين والأصدقاء، بما في ذلك التفكير في القضايا الاستراتيجية ذات الصلة، مثل إمكانية عقد اجتماع غير رسمي مخصص مع رئيس الصندوق للنظر في القضايا الاستراتيجية، وإمكانية"	المداولات: "وذكرت إدارة الصندوق المجلس بأن برامج الفرص الاستراتيجية القطرية يتم التفاوض بشأنها بين الصندوق والبلدان المعنية بشأن هذه البرامج استناداً إلى عملية تعاونية يشترك فيها المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، وغالباً ما تنطوي على موافقة برلمانية لاحقة. وأكدت إدارة الصندوق على قيمة التعليقات الواردة من الأعضاء في المجلس على برامج الفرص الاستراتيجية"	"فيما يتعلق باستعراض جداول أعمال المجلس وتركيزها على النتائج والسياسات والاستراتيجيات والتقييم والدروس المستفادة، أشير إلى الاتفاقية التي تم التوصل إليها في دورة سبتمبر/أيلول لاختبار نهج عقد حلقات دراسية غير رسمية بشأن برامج الفرص الاستراتيجية القطرية قبل عرضها رسمياً على المجلس. وكانت هناك ردود فعل إيجابية على الحلقة الدراسية غير الرسمية اللاحقة بشأن برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية في السودان التي تم تنظيمها حسب"

التوصيات والإجراءات	الإشارة إلى التقييم المؤسسي لكفاءة الصندوق	المداولات: في الدورة الثامنة بعد المائة للمجلس التنفيذي (أبريل/نيسان 2013) و في الدورة السابعة والسبعين للجنة التقييم (يونيو/حزيران 2013)	المداولات: في الدورة الثامنة والسبعين للجنة التقييم (سبتمبر/أيلول 2013)	المداولات: في الدورة التاسعة بعد المائة للمجلس التنفيذي (سبتمبر/أيلول 2013)	الاستنتاجات المتوصل إليها في اجتماع المنسقين والأصدقاء المنعقد في 20 نوفمبر/تشرين الثاني 2013، كما تم إبلاغ المجلس في دورته العاشرة بعد المائة (ديسمبر/كانون الأول 2013)
<p>"ساعد التواتر المنخفض لاجتماعات المجلس التنفيذي على إبقائها عالية التركيز. ... إلا أن الحقيقة تبقى بأن هناك مساحة صغيرة نسبياً لمناقشة النتائج والسياسات والاستراتيجيات والتقييمات والدروس المستفادة مقارنة مع حجم المناقشات المخصصة للعمليات والوثائق الموجهة نحو المدخلات. وتعد الحاجة للتركيز على القضايا الرئيسية في الوقت القليل المتاح من الأمور التي يتوجب على المجلس التوقف عندها والتفكير بها ملياً."</p>	<p>"ساعد التواتر المنخفض لاجتماعات المجلس التنفيذي على إبقائها عالية التركيز. ... إلا أن الحقيقة تبقى بأن هناك مساحة صغيرة نسبياً لمناقشة النتائج والسياسات والاستراتيجيات والتقييمات والدروس المستفادة مقارنة مع حجم المناقشات المخصصة للعمليات والوثائق الموجهة نحو المدخلات. وتعد الحاجة للتركيز على القضايا الرئيسية في الوقت القليل المتاح من الأمور التي يتوجب على المجلس التوقف عندها والتفكير بها ملياً."</p>	<p>محاضر الدورة السابعة والسبعين للجنة التقييم: فعالية دورات المجلس التنفيذي. ... عبرت اللجنة عن رغبة مشتركة بتحري السبل لجعل دورات المجلس التنفيذي أكثر فعالية واستراتيجية. وعلق أحد الأعضاء عن القيمة المحتملة لإجراء مسح بين موظفي الصندوق للتأكد من وجهات نظرهم حول دور المجلس التنفيذي؛ واقترح آخر إمكانية تشكيل مجموعة عمل للنظر في مجالات محتملة لمكاسب في الكفاءة. كما قدم اقتراح من أحد الأعضاء بأن لإضافة دورة أخرى إلى التقييم السنوي للمجلس لضمان النظر في القضايا بعمق كاف. وشدد الأعضاء على أهمية تلقي الأعضاء لوثائق الدورة في وقت مناسب لتسهيل استعراض العواصم لها بشكل شامل. علاوة على ذلك، فإن تنظيم معتكف للمجلس التنفيذي مع رئيس الصندوق وإدارته ومكتب التقييم المستقل من شأنه أن يوفر الفرصة لتفكير ذاتي أعمق بدور وأداء المجلس. وأثيرت تساؤلات حول ما إذا كان من المستصوب أن يكون رئيس الصندوق هو أيضاً رئيس المجلس.</p>	<p>عقد ندوات دراسية عن المعلومات الأساسية الخاصة بالقضايا التي تتصف بتعدد فني مخصص، والحاجة إلى المزيد من التركيز على القضايا الاستراتيجية في الوثائق المعروضة على المجلس التنفيذي، ويمكن النظر في هذا الموضوع في الدراسة المذكورة أعلاه." <u>الإطار الزمني والخطوات التالية</u> "توصي اللجنة بأن يكلف المنسقون والأصدقاء بمناقشة هذه القضايا والخروج بتوصيات لعرضها على المجلس التنفيذي."</p>	<p>القطرية لعملية التنفيذ، إلا أن برامج الفرص الاستراتيجية القطرية لا تخضع لموافقة المجلس. وأكد ممثلو المجلس التنفيذي على الأهمية الاستراتيجية لبرامج الفرص الاستراتيجية القطرية، وعبروا عن دعمهم للمساهمات المعززة في الإعداد لهذه البرامج من قبل الخبراء الميدانيين، والخبراء في عواصم الدول الأعضاء في مراحل مبكرة من عملية الإعداد، وإشراك خبراء محليين في فرق إدارة البرامج القطرية. ووصف ممثل في المجلس ممارسة لمؤسسة مالية دولية أخرى تشمل عقد حلقات عمل غير رسمية في مراحل مبكرة لمناقشة الاستراتيجيات القطرية. <u>الإطار الزمني والخطوات التالية</u> "وتم الاتفاق على إمكانية مناقشة هذا النهج في اجتماع لاحق للمنسقين والأصدقاء."</p>	<p>الأسول في 25 أكتوبر/تشرين الأول، كما أشار توافق عام في الآراء إلى وجوب مواصلة هذه الممارسة. وكانت هناك أيضاً وجهة نظر مشتركة مفادها أنه ينبغي استخدام التكنولوجيا على نحو أكثر فعالية لتبادل المعلومات في الوقت المناسب بشأن البعثات المتصلة ببرامج الفرص الاستراتيجية القطرية ومواعيدها لتيسير المناقشات القطرية مع المانحين والشركاء. وفيما يتعلق بجدول أعمال المجلس، فقد بذلت جهود لتجنب جداول الأعمال المثقلة بالبنود وتجميع البنود في دورات المجلس المعقودة في ديسمبر/كانون الأول. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن استعراض الوثائق لضمان أن تغدو أقصر مع التركيز على المسائل الرئيسية والموجزات التنفيذية الأكثر دقة."</p>
<p>تفويض رئيس الصندوق بصلاحيته الموافقة على القروض والمنح الجديدة</p>	<p><u>الفقرة 113:</u> "تتمثل إحدى طرق تحرير المساحة على جدول أعمال المجلس في تفويض السلطة إلى رئيس الصندوق فيما يتعلق بالموافقة على القروض والمنح. ويمكن وضع نظام يمكن المجلس من إجراء مناقشة بشأن مشروع مبتكر</p>	<p>محاضر جلسات الدورة الثامنة بعد المائة للمجلس التنفيذي: "ومن بين الآراء المختلفة التي تم التعبير عنها ، من بين جملة أمور، الآراء التالية: .. تفويض رئيس الصندوق بصلاحيته الموافقة على</p>	<p><u>المداولات:</u> "أكدت لجنة التقييم مجدداً على المفاضلات المذكورة أعلاه، وأظهر بعض الأعضاء استعدادهم للنظر في تفويض رئيس الصندوق بصلاحيته</p>	<p><u>المداولات:</u> كما هو وارد أعلاه، و: "وأشارت الإدارة إلى أن الموافقة على المشروعات بموجب إجراء انقضاء المدة لا يشكل تفويضاً للسلطة إلى</p>	<p>"عرضت القوائم رأياً مفاده أن تفويض الرئيس بصلاحيته الموافقة على المشروعات والبرامج ينبغي أن يظل دون تغيير، ووافق الرئيس تماماً على هذا الرأي."</p>

التوصيات والإجراءات	الإشارة إلى التقييم المؤسسي لكفاءة الصندوق	المداورات: في الدورة الثامنة بعد المائة للمجلس التنفيذي (أبريل/نيسان 2013) و في الدورة السابعة والسبعين للجنة التقييم (يونيو/حزيران 2013)	المداورات: في الدورة الثامنة والسبعين للجنة التقييم (سبتمبر/أيلول 2013)	المداورات: في الدورة التاسعة بعد المائة للمجلس التنفيذي (سبتمبر/أيلول 2013)	الاستنتاجات المتوصل إليها في اجتماع المنسقين والأصدقاء المنعقد في 20 نوفمبر/تشرين الثاني 2013، كما تم إبلاغ المجلس في دورته العاشرة بعد المائة (ديسمبر/كانون الأول 2013)
<p>بشكل خاص أو له أهمية أخرى، بما في ذلك الأهمية السياسية والمصلحة، ولكن هذا من شأنه أن يكون الاستثناء وليس القاعدة. ويتفق ذلك مع توصية التقييم الخارجي المستقل ومن شأنه أن يؤدي إلى وفورات في التكاليف، بما في ذلك في تكاليف ترجمة الوثائق.</p> <p><u>الذيل الأول، الفقرة 170:</u></p> <p>"إلا أنه ما زال هنالك بنود على جدول الأعمال يمكن من حيث المبدأ التفويض بها لرئيس الصندوق، وخاصة الموافقة على القروض والمنح. ولكن وحتي بعد إدخال العمل، بإجراء انقضاء المدة عام 2011 للموافقة على القروض والمنح التي تقل قيمتها عن 15 مليون دولار أمريكي، والتي عدلت مؤخرا لترتفع إلى 25 مليون دولار أمريكي، ما زالت 60 بالمائة من القروض موجودة على جداول الأعمال للمناقشة. وقد أظهر المسح الذي جرى لأعضاء المجلس التنفيذي بأن الغالبية العظمى منهم لا تفضل التخلص من هذا البند أو التفويض بصورة كاملة لرئيس الصندوق...".</p>	<p>المشروعات والبرامج؛ ... وعبرت [ممثلة جمهورية فنزويلا البوليفارية] عن عدم دعمها الاقتراح القائل بتفويض رئيس الصندوق بالموافقة على جميع القروض والمنح، لأن الموافقة على الموارد المخصصة للمشروعات هي من أهم المهام المنوطة بالمجلس التنفيذي. وترددت أصداء مثل هذه المخاوف أيضا من قبل أعضاء آخرين في المجلس.</p> <p><u>محاضر الدورة السابعة والسبعين للجنة التقييم:</u></p> <p>"التفويض بالصلاحيات لرئيس الصندوق في الموافقة على مقترحات المشروعات والبرامج.</p> <p>كان هنالك اتفاق عريض على أن تبقى الموافقة على مقترحات المشروعات والبرامج ضمن اختصاصات المجلس التنفيذي، وذلك بهدف تعزيز المزيد من الانخراط في العمليات الجوهرية للصندوق والتفاعل مع المكاتب القطرية والموظفين. إلا أنه يمكن النظر في رفع سقف التمويل للمقترحات التي تعرض على المجلس التنفيذي للنظر فيها بموجب إجراء انقضاء المدة والمراسلة. وقد وفر مكتب التقييم المستقل إيضاحات بأن روح التوصية تتمثل بأن للمجلس التنفيذي على أي حال الحق بطلب النظر في مقترح معين خلال دورة رسمية من دوراته. إضافة إلى ذلك، فقد تم اقتراح إيلاء اهتمام كاف لخيار جعل المجلس التنفيذي يصادق على برامج الفرص الاستراتيجية القطرية، بما في ذلك أطر الموارد المخصصة لها."</p>	<p>إضافية للموافقة على القروض والمنح الجديدة، بينما كان آخرون مترددين. وأكدت اللجنة على أهمية النظر في موافقة المجلس على برامج الفرص الاستراتيجية القطرية.</p>	<p>رئيس الصندوق. وأكد الرئيس على أن المسؤولية عن الموافقة على المشروعات المعروضة خلال الدورات والمقدمة بموجب إجراء انقضاء المدة تبقى على عاتق المجلس التنفيذي."</p>		

التوصيات والإجراءات	الإشارة إلى التقييم المؤسسي لكفاءة الصندوق	المداورات: في الدورة الثامنة والسبعين للمجلس التنفيذي (أبريل/نيسان 2013) و في الدورة السابعة والسبعين للجنة التقييم (يونيو/حزيران 2013)	المداورات: في الدورة الثامنة والسبعين للجنة التقييم (سبتمبر/أيلول 2013)	المداورات: في الدورة التاسعة بعد المائة للمجلس التنفيذي (سبتمبر/أيلول 2013)	الاستنتاجات المتوصل إليها في اجتماع المنسقين والأصدقاء المنعقد في 20 نوفمبر/تشرين الثاني 2013، كما تم إبلاغ المجلس في دورته العاشرة بعد المائة (ديسمبر/كانون الأول 2013)
مدونة سلوك أعضاء المجلس التنفيذي	الفقرة 114: "يلاحظ التقييم عدم وجود مدونة سلوك لأعضاء المجلس، وهو ما يعتبر شرطاً عادياً يتعلق بالنزاهة في المؤسسات المالية الدولية الأخرى. وعلى سبيل المثال، هناك حالات تقدم فيها أعضاء المجلس إلى وظائف في الصندوق. وليس هناك من سبب يمنع انضمام أعضاء المجلس إلى موظفي الصندوق من خلال عملية تنافسية عادية. غير أنه، وكما هو الحال في المؤسسات الأخرى، ينبغي ألا يسمح بذلك إلا بعد فترة "تهنئة" محددة بعد الانتهاء من عملهم في المجلس التنفيذي." الذيل الأول، الفقرة 172:	محاضر جلسات الدورة الثامنة بعد المائة للمجلس التنفيذي: "ومن بين الآراء المختلفة التي تم التعبير عنها ، من بين جملة أمور، الآراء التالية: ... تطوير مدونة سلوك لأعضاء المجلس التنفيذي (تم الاتفاق على النظر في هذه القضية التي كانت موضوعاً لندوة دراسية غير رسمية عقدها المجلس التنفيذي مع المنسقين والأصدقاء بهدف الرجوع في هذا الموضوع إلى المجلس التنفيذي)". محاضر الدورة السابعة والسبعين للجنة التقييم: "مدونة سلوك ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي. عبر عدد من الأعضاء عن دعمهم لهذه المبادرة. وقد أحاطت اللجنة علماً بأن هذه المسألة من المسائل التي سينظر فيها اجتماع المنسقين والأصدقاء المتوقع عقده بتاريخ 30 يوليو/تموز".	المداورات: "عبرت اللجنة عن دعمها القوي لوضع مدونة سلوك لأعضاء المجلس، وأخذت علماً بأن هذا البند هو قيد المناقشة من قبل المنسقين والأصدقاء، بما في ذلك النظر في خيارات ملموسة أعدها مكتب المستشار العام. وعلاوة على ذلك، أيدت اللجنة قيمة المقارنة المعيارية مع المؤسسات الأخرى."	المداورات: "وقالت إدارة الصندوق إن هذه القضية مدرجة على جدول أعمال اجتماع شهر نوفمبر/تشرين الثاني للمنسقين والأصدقاء، وإن هذا التوقيت سوف يسمح بإجراء مشاورات بين الدول الأعضاء في القوائم وعواصمها." الإطار الزمني والخطوات التالية "توقفت مدونة سلوك لأعضاء المجلس التنفيذي، واتفق على أن يعمل منسقو القوائم معاً من أجل التوصل إلى مقترح لمناقشته في أول اجتماع لهم في فبراير/شباط 2014 وفي حالة التوصل إلى توافق في آراء بشأن هذا المقترح، سيتم تقديمه إلى المجلس للنظر فيه في أبريل/نيسان 2014".	الاستنتاجات المتوصل إليها في اجتماع المنسقين والأصدقاء المنعقد في 20 نوفمبر/تشرين الثاني 2013، كما تم إبلاغ المجلس في دورته العاشرة بعد المائة (ديسمبر/كانون الأول 2013)

¹ في اجتماع المنسقين والأصدقاء المنعقد في 3 فبراير/شباط 2014 تم الاتفاق على الحاجة إلى إيضاحات إضافية بغية الوصول إلى اتفاق في الآراء حول هذه القضية. ولهذا ستنظم ندوة غير رسمية قبل عرض الوثيقة على دورة رسمية من دورات المجلس، وفي نهاية المطاف على مجلس المحافظين للمصادقة عليها. وسيقوم بتفسير هذه الندوة الرامية إلى إيضاح القضايا العالقة أشخاص مرجعيون، وستكون مفتوحة لجميع الدول الأعضاء في الصندوق. وسيعلم المجلس بنتائج هذه المناقشات والخطوات التالية المتصورة.

<p>التوصيات والإجراءات</p>	<p>الإشارة إلى التقييم المؤسسي لكفاءة الصندوق</p>	<p>المداولات: في الدورة الثامنة بعد المائة للمجلس التنفيذي (أبريل/نيسان 2013) و في الدورة السابعة والسبعين للجنة التقييم (يونيو/حزيران 2013)</p>	<p>المداولات: في الدورة التاسعة بعد المائة للمجلس التنفيذي (سبتمبر/أيلول 2013)</p>	<p>الاستنتاجات المتوصل إليها في اجتماع المنسقين والأصدقاء المنعقد في 20 نوفمبر/تشرين الثاني 2013، كما تم إبلاغ المجلس في دورته العاشرة بعد المائة (ديسمبر/كانون الأول 2013)</p>
				<p>المستقل فيه. وهذا يتعارض مع فصل السلطات الضروري للدور الإشرافي للمجلس. وكان موضوع مدونة السلوك مطروحا لعدة سنوات، ولا بد من أن تقرر المدونة على الأقل مسألة التضارب في المصالح، وقبول أو تقديم الهدايا، ووجود فترة تهدئة."</p>
<p>إدخال مبادئ توجيهية عريضة لتيسير اختيار الدول الأعضاء لممثليها في المجلس</p>	<p>الفقرة 115: "إن تنوع خلفية أعضاء المجلس التنفيذي للصندوق - نظرا لطبيعته الهجينة بوصفه وكالة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة ومؤسسة من المؤسسات المالية الدولية - يعزز تنوع الآراء وجهات النظر في المداولات. على أن الصندوق يفتقر أيضا إلى مبادئ توجيهية لمؤهلات ممثلي الدول الأعضاء في المجلس (على سبيل المثال، من حيث التجربة والخبرة) إذا ما قورن بالمؤسسات المالية الدولية الأخرى خاصة. ومع أن من حق الدول الأعضاء ذات السيادة ترشيح أي شخص تراه مناسباً كممثل لها في المجلس، فإن الأخذ بمبادئ توجيهية عامة لتسهيل اختيار الدول الأعضاء لممثليها في المجلس من شأنه أن يسهم في نوعية النقاش والكفاءة."</p> <p>الذيل الأول، الفقرة 171: "لأن المجلس هيئة غير مقيمة والدول الأعضاء وليس</p>	<p>المداولات: لا يوجد مزيد من المداولات</p>	<p>محااضر الدورة السابعة والسبعين للجنة التقييم: "مدونة سلوك ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي. ... بما يتعلق بالاقترح القائل بإيجاد اختصاصات لممثلي الدول الأعضاء في الصندوق، أوضح مكتب التقييم المستقل أن وجود مبادئ توجيهية عريضة عوضاً عن وجود اختصاصات مفصلة هي ما يتم تصوره. واقترح أحد الأعضاء إمكانية تنظيم دورات توجيهية تمهيدية هادفة لأعضاء المجلس للإيفاء بهذا الغرض."</p>	<p>لا يوجد مزيد من المداولات</p>

<p>التوصيات والإجراءات</p> <p>الإشارة إلى التقييم المؤسسي لكفاءة الصندوق</p>	<p>المداولات: في الدورة الثامنة والسبعين للجنة التقييم (سبتمبر/أيلول 2013)</p>	<p>المداولات: في الدورة التاسعة بعد المائة للمجلس التنفيذي (سبتمبر/أيلول 2013)</p>	<p>المداولات: في الدورة الثامنة بعد المائة للمجلس التنفيذي (أبريل/نيسان 2013) و في الدورة السابعة والسبعين للجنة التقييم (يونيو/حزيران 2013)</p>	<p>التوصيات والإجراءات</p>
<p>الاستنتاجات المتوصل إليها في اجتماع المنسقين والأصدقاء المنعقد في 20 نوفمبر/تشرين الثاني 2013، كما تم إبلاغ المجلس في دورته العاشرة بعد المائة (ديسمبر/كانون الأول 2013)</p>	<p>المداولات: في الدورة التاسعة بعد المائة للمجلس التنفيذي (سبتمبر/أيلول 2013)</p>	<p>المداولات: في الدورة الثامنة والسبعين للجنة التقييم (سبتمبر/أيلول 2013)</p>	<p>المداولات: في الدورة الثامنة بعد المائة للمجلس التنفيذي (أبريل/نيسان 2013) و في الدورة السابعة والسبعين للجنة التقييم (يونيو/حزيران 2013)</p>	<p>الأفراد هم من يعينون لفترة محدودة كأعضاء في المجلس مما يفسر غياب المبادئ التوجيهية للمؤهلات ومدونة السلوك الخاصة بممثلي الدول الأعضاء في المجلس.</p> <p>وفي حين أنه لا بد من قبول الطبيعة الهجينة للمجلس، إلا أن من شأن وجود توصيف للعمل أو مبادئ توجيهية للمؤهلات التي يتوجب على أعضاء المجلس التمتع بها أن يكون عاملاً مساعداً للدول الأعضاء في اختيار ممثليهم وتحسين الخبرات المتوفرة للمجلس. وبمناسبة إدخال التعديلات الضرورية على اتفاقية إنشاء الصندوق، فقد يرغب مجلس المحافظين في التعويض عن الافتقار لهذه المبادئ التوجيهية.</p>
<p>لا توجد مزيد من المداولات</p>	<p>لا توجد مزيد من المداولات</p>	<p>المداولات: "توصي اللجنة بقوة أن تتم دعوة رئيسي لجنة مراجعة الحسابات والتقييم لحضور دورات المجلس التنفيذي في تلك الحالات التي لا يكون فيها رئيسا الجنتين ممثلين معينين في المجلس التنفيذي من قبل بلدانهم. ويمكن النظر في إمكانية مشاركة أكثر من مندوب واحد من كل بلد، رهنا بالقيود اللوجستية."</p>	<p>محاضر جلسات الدورة الثامنة بعد المائة للمجلس التنفيذي: "حالياً، لا يسمح إلا لممثل بلد ما في المجلس أو نائبه المعين أن يشارك في اجتماعات المجلس. وكانت هناك حالات اتخذ فيها رؤساء لجنة التقييم و/أو لجنة المراجعة مقراً لهم في سفارة بلادهم في روما دون أن يكونوا الممثلين المعيّنين في المجلس. وقد أثار ذلك تحديات خلال اجتماعات المجلس عندما يحضر الممثل الفعلي، حيث لا يسمح لرؤساء اللجنة في مثل هذه الظروف المذكورة بالمشاركة في دورة المجلس، ما لم يخل له الممثل مقعده. ويحد هذا الإشكال الكفاءة والفعالية، غير أن معالجته ممكنة بسهولة إذا سمح لرؤساء اللجان بحكم منصبهم بالمشاركة." النيل الأول، الفقرة 173:</p>	<p>الفرقة 116: السماح لرئيس اللجنة بحكم منصبه بدخول قاعة اجتماعات المجلس التنفيذي عندما لا يكون رئيس اللجنة ممثلاً لبلاده في المجلس</p>

<p>الاستنتاجات المتوصل إليها في اجتماع المنسقين والأصدقاء المنعقد في 20 نوفمبر/تشرين الثاني 2013، كما تم إبلاغ المجلس في دورته العاشرة بعد المائة (ديسمبر/كانون الأول 2013)</p>	<p>المداولات: في الدورة التاسعة بعد المائة للمجلس التنفيذي (سبتمبر/أيلول 2013)</p>	<p>المداولات: في الدورة الثامنة والسبعين للجنة التقييم (سبتمبر/أيلول 2013)</p>	<p>المداولات: في الدورة الثامنة بعد المائة للمجلس التنفيذي (أبريل/نيسان 2013) و في الدورة السابعة والسبعين للجنة التقييم (يونيو/حزيران 2013)</p>	<p>الإشارة إلى التقييم المؤسسي لكفاءة الصندوق</p>	<p>التوصيات والإجراءات</p>
			<p>يتمتعاً بمقعدين دائمين في قاعة المجلس، إضافة إلى تلك التي يحتلها ممثلو دولتيهما في المجلس. كما دعا عضو أيضا لأن يُمنح ممثلو الأعضاء في المجلس فرصة حضور دورات مجلس المحافظين."</p>	<p>"يعاني المجلس التنفيذي من بعض نقاط الضعف المتأصلة في موضوع كونه هيئة غير مقيمة، ومن الطبيعة الهجينة للصندوق باعتباره مؤسسة مالية دولية ووكالة من وكالات الأمم المتحدة، وكذلك من حقيقة أنه يعمل دون وجود مكانة واضحة له سياسيا.</p> <p>... وفي بعض الأوقات يحدث هذا الاختلاف كأن يكون رئيس لجنة ومقره روما ليس بالشخص الذي يتم تعيينه رسميا من قبل بلده لحضور دورات المجلس. فإن قصر حق حضور اجتماعات المجلس على الشخص الذي تعينه بلاده يؤدي في هذه الحالة إلى استبعاد رئيس اللجنة من حضور هذه الدورة. ومن بين الحلول العملية الممكنة هي منح رئيسي الجنتين الحق في حضور دورات المجلس التنفيذي بحكم منصبهما.</p>	

التوصيات والإجراءات	الإشارة إلى التقييم المؤسسي لكفاءة الصندوق	المداولات: في الدورة الثامنة بعد المائة للمجلس التنفيذي (أبريل/نيسان 2013) و في الدورة السابعة والسبعين للجنة التقييم (يونيو/حزيران 2013)	المداولات: في الدورة الثامنة والسبعين للجنة التقييم (سبتمبر/أيلول 2013)	المداولات: في الدورة التاسعة بعد المائة للمجلس التنفيذي (سبتمبر/أيلول 2013)	الاستنتاجات المتوصل إليها في اجتماع المنسقين والأصدقاء المنعقد في 20 نوفمبر/تشرين الثاني 2013، كما تم إبلاغ المجلس في دورته العاشرة بعد المائة (ديسمبر/كانون الأول 2013)
لجنة مراجعة الحسابات					
النشر الكامل لوثائق لجنة مراجعة الحسابات	<p>الفقرة 117:</p> <p>"... وبالإضافة إلى ذلك، فإنهما [لجنة مراجعة الحسابات ولجنة التقييم] تستعرضان الوثائق الهامة الأخرى غير المعروضة على المجلس. وتتاح جميع وثائق لجنة التقييم للجمهور من خلال موقع الصندوق، على أن هذا لا ينطبق على لجنة مراجعة الحسابات، وقد يكون من المفيد النظر في ذلك توجيهاً لتعزيز الكفاءة في الاتصالات والشفافية والمساءلة."</p> <p>الذيل الأول، الفقرة 175:</p> <p>"تتاح جميع وثائق لجنة التقييم للجمهور من خلال موقع الصندوق على شبكة الإنترنت، إلا أن هذا الوضع لا ينطبق على لجنة مراجعة الحسابات. ولعله من المجدي النظر في هذا الموضوع للتوجه صوب تعزيز الشفافية والمساءلة."</p>	<p>محاضر الدورة السابعة والسبعين للجنة التقييم:</p> <p>تشر وثائق لجنة مراجعة الحسابات. أعلم أعضاء لجنة التقييم بأنه وفي حين أن هذه الوثائق لا تخضع لسياسة الصندوق الحالية بشأن نشر الوثائق، إلا أن بإمكان المجلس التنفيذي أن يقر توسيع هذه السياسة بغية زيادة الشفافية. إلا أنه نظراً لطبيعة بعض الوثائق المقدمة إلى لجنة مراجعة الحسابات، لا بد من الإبقاء على بعض القيود على نشر وثائقها."</p>	<p>المداولات:</p> <p>انتظار توجيهات لجنة مراجعة الحسابات</p> <p>"سعت لجنة التقييم للحصول على إيضاحات بشأن طبيعة وثائق لجنة مراجعة الحسابات التي سيتم تقييدها. نشرها."</p> <p><u>الإطار الزمني والخطوات التالية</u></p> <p>"أشارت اللجنة إلى توفير خطة العمل وتعليقات مكتب التقييم المستقل عليها للجنة مراجعة الحسابات كمعلومات أساسية لتيسير مناقشة مقترح الميزانية لعام 2014 في اجتماعها في سبتمبر/أيلول.</p> <p>توصي لجنة التقييم لجنة مراجعة الحسابات باستعراض سياسة الصندوق بشأن نشر الوثائق لأنها تتعلق بوثائق لجنة مراجعة الحسابات وإبلاغ المجلس التنفيذي بهذا الشأن."</p>	<p>وانتهز الرئيس الفرصة لإبلاغ المجلس بأنه بالنظر إلى الشواغل المثارة إزاء وصول أعضاء المجلس إلى وثائق لجنة مراجعة الحسابات، أوضح مكتب السكرتير أنه يمكن لجميع أعضاء المجلس الوصول إلى وثائق لجنة مراجعة الحسابات باستخدام تعريف المستخدم الشخصي وكلمات السر الخاصة بهم للدخول إلى موقع لجنة مراجعة الحسابات على الإنترنت على المنصة التفاعلية للدول الأعضاء."</p> <p>EB 2013/110/R.29</p> <p>"وطلب أعضاء المجلس [...] عرض ممارسات استعراض الوثائق في المؤسسات المالية الدولية الأخرى في هذا الصدد على اجتماع لجنة مراجعة الحسابات المعقود في مارس/آذار 2014 للنظر فيها"</p> <p>" وفيما يتعلق بالاستعانة بالخبرات الخارجية، أشارت اللجنة إلى ضرورة تجنب التكاليف غير الضرورية. وأكدت على قدرتها على الوصول إلى الخبرة الخارجية إذا لزم الأمر، على النحو</p>	<p>(بما في ذلك تقرير رئيس لجنة مراجعة الحسابات المقدم للدورة العاشرة بعد المائة للمجلس التنفيذي (EB 2013/110/R.29)</p>

<p>التوصيات والإجراءات</p>	<p>الإشارة إلى التقييم المؤسسي لكفاءة الصندوق</p>	<p>المداولات: في الدورة الثامنة بعد المائة للمجلس التنفيذي (أبريل/نيسان 2013) و في الدورة السابعة والسبعين للجنة التقييم (يونيو/حزيران 2013)</p>	<p>المداولات: في الدورة الثامنة والسبعين للجنة التقييم (سبتمبر/أيلول 2013)</p>	<p>المداولات: في الدورة التاسعة بعد المائة للمجلس التنفيذي (سبتمبر/أيلول 2013)</p>	<p>الاستنتاجات المتوصل إليها في اجتماع المنسقين والأصدقاء المنعقد في 20 نوفمبر/تشرين الثاني 2013، كما تم إبلاغ المجلس في دورته العاشرة بعد المائة (ديسمبر/كانون الأول 2013)</p>
<p>الحصول على الدراية التقنية/ المهنية من خارج اللجنة لدعم إشرافها على الموارد المالية للصندوق</p>	<p>الفرقة 118:</p> <p>"ويجد التقييم أنه، تمشيا مع الاتجاه السائد في القطاعات المالية والتجارية بشكل عام، ينبغي للجنة مراجعة الحسابات أن تنتظر في الحصول على الدراية المهنية/التقنية من خارجها لدعم إشرافها على الموارد المالية للصندوق."</p> <p>الذيل الأول، الفرقة 174:</p> <p>"تعتبر التحضيرات التي تقوم بها اللجنة دعما لعمل المجلس، كما هو الحال بالنسبة لجميع المؤسسات المالية الدولية، ضرورة لقدرة المجلس على التعامل مع القضايا السياسية والاستراتيجية والقيام بمهامه القانونية."</p> <p>... وهناك فرص لتعزيز دور لجنة مراجعة الحسابات في الصندوق، إذ تتطلب لجان مراجعة الحسابات في وقتنا الحالي، سواء كانت تابعة لشركات أو منظمات مالية، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية، الخبرة في الضوابط وإدارة المخاطر بين أعضائها. وقد أدى إضفاء الصبغة المهنية والإصلاحات التي أدخلت على الإدارة المالية للصندوق إلى رفع سوية القضايا المالية التي تشهد الحاجة لمناقشتها. وتشير الخبرة من قطاع الأعمال إلى</p>	<p>المداولات: "طلبت لجنة التقييم تلقي التوجيهات من لجنة مراجعة الحسابات بشأن الحاجة إلى الدعم التقني والتكاليف التي ينطوي عليها ذلك."</p> <p><u>الإطار الزمني والخطوات التالية</u></p> <p>"توصي لجنة التقييم بأن تستعرض لجنة مراجعة الحسابات هذه المسألة وتقوم بإبلاغ المجلس التنفيذي عنها، مع إيلاء اهتمام خاص لمضامين التكاليف المحتملة للاستعانة بالخبرة الخارجية."</p>	<p>الوارد في اختصاصات لجنة مراجعة الحسابات. وعموما، رأيت اللجنة أن الترتيب الحالي مقبول، وإذا لزم الأمر، فإنها على استعداد للاستعانة بالخبرات الخارجية على أساس كل حالة على حدة."</p>	<p>بانظار توجيهات لجنة مراجعة الحسابات</p>	<p>بانظار توجيهات لجنة مراجعة الحسابات</p>

الاستنتاجات المتوصل إليها في اجتماع المنسقين والأصدقاء المنعقد في 20 نوفمبر/تشرين الثاني 2013، كما تم إبلاغ المجلس في دورته العاشرة بعد المائة (ديسمبر/كانون الأول 2013)	المداولات: في الدورة التاسعة بعد المائة للمجلس التنفيذي (سبتمبر/أيلول 2013)	المداولات: في الدورة الثامنة والسبعين للجنة التقييم (سبتمبر/أيلول 2013)	المداولات: في الدورة الثامنة بعد المائة للمجلس التنفيذي (أبريل/نيسان 2013) و في الدورة السابعة والسبعين للجنة التقييم (يونيو/حزيران 2013)	الإشارة إلى التقييم المؤسسي لكفاءة الصندوق	التوصيات والإجراءات
				<p>إمكانية كسب فوائد من اجتذاب أشخاص خارجيين يتمتعون بالخلفية المطلوبة كأعضاء أو كمستشارين في لجان مراجعة الحسابات. إلا أن اختصاصات اللجنة لعام 2009 لا تسمح بالاستعانة بخبرات خارجية إلا في الحالات الاستثنائية وشريطة وجود موارد في الميزانية. وهناك حاجة لتعديل اختصاصات اللجنة لجعل وجود المشورة الخارجية أمراً اعتيادياً في الاجتماعات الهامة جداً بالنسبة لدور اللجنة الإشرافي على القضايا المالية.</p>	

التوصيات والإجراءات	الإشارة إلى التقييم المؤسسي لكفاءة الصندوق	المداولات: في الدورة الثامنة بعد المائة للمجلس التنفيذي (أبريل/نيسان 2013) و في الدورة السابعة والسبعين للجنة التقييم (يونيو/حزيران 2013)	المداولات: في الدورة الثامنة والسبعين للجنة التقييم (سبتمبر/أيلول 2013)	المداولات: في الدورة التاسعة بعد المائة للمجلس التنفيذي (سبتمبر/أيلول 2013)	الاستنتاجات المتوصل إليها في اجتماع المنسقين والأصدقاء المنعقد في 20 نوفمبر/تشرين الثاني 2013، كما تم إبلاغ المجلس في دورته العاشرة بعد المائة (ديسمبر/كانون الأول 2013)
تعزيز التقارير التي ترفعها لجنة مراجعة الحسابات إلى المجلس التنفيذي وتسلط الضوء على التوصيات والقضايا الخلاقية المتبقية	الفقرة 118: "غير أن تقارير اللجنتين إلى المجلس لا تشير دائما بوضوح إلى التوصيات التي ترغبان في أن يعتمدها المجلس، وإلى القضايا الخلاقية الأخرى التي ترغبان في أن ينظر فيها المجلس. ومن شأن القيام بذلك بشكل منهجي أن يمكن المجلس من التركيز على مسائل مختارة ومن تعزيز الكفاءة." الذيل الأول، الفقرة 177: "ما زال الطلب المتطور بصورة سريعة لأعضاء الهيئات الرئاسية للاضطلاع بالإشراف والقيادة الاستراتيجية لنموذج عمل الصندوق المتغير لا يحظى بالاهتمام الكافي من أعضاء المجلس التنفيذي ومن إدارة الصندوق نفسها. يعتبر نطاق وجودة التقارير المرفوعة إلى المجلس في الوقت المحدد لها عناصر مقرة رئيسية لقدرة المجلس على الإيفاء بمهامه الإشرافية بصورة ملائمة ولجعل إدارة الصندوق خاضعة للمساءلة. ويجب أن تركز مناقشات اللجنة على ما هو هام، وأن تركز تقارير رئيسي اللجنتين المرفوعة إلى المجلس على التوصيات التي يتوجب على المجلس اتخاذها وعلى القضايا التي تتطلب المزيد من المناقشة."	محاضر الدورة السابعة والسبعين للجنة التقييم: وضوح تقارير اللجنة المرفوعة إلى المجلس. أحاطت الأمانة العامة علما بالمقترحات الواردة لزيادة الوضوح، وبخاصة فيما يتعلق بالتوصيات المرفوعة إلى المجلس."	المداولات: "تدعم لجنة التقييم بصورة قوية تعزيز السجلات الرسمية المرفوعة للمجلس التنفيذي للنظر فيها." <u>الإطار الزمني والخطوات التالية</u> "سيضمن مكتب سكرتير الصندوق ملاحظة هذه التوصية."	لا يوجد مزيد من المداولات	"انتقالا إلى الهيئتين الفرعيتين للمجلس، وهما لجنة مراجعة الحسابات ولجنة التقييم، أحيط علما بالحاجة إلى إنتاج وثائق أقصر أكثر دقة عن اجتماعات اللجنتين. وتعمل إدارة الصندوق بالفعل مع اللجنتين لضمان تعزيز تقاريرهما المقدمة إلى المجلس وفقا للخطوط المقترحة في التقييم المؤسسي لكفاءة الصندوق"
لجنة التقييم					
تعزيز التقارير التي ترفعها لجنة التقييم إلى المجلس التنفيذي وتسلط الضوء على	الفقرة 118: "غير أن تقارير اللجنتين إلى المجلس لا تشير دائما بوضوح إلى التوصيات التي ترغبان في أن يعتمدها المجلس، وإلى القضايا الخلاقية الأخرى التي ترغبان في	محاضر الدورة السابعة والسبعين للجنة التقييم: وضوح تقارير اللجنة المرفوعة إلى المجلس. أحاطت الأمانة العامة علما بالمقترحات الواردة	كما هو وارد أعلاه	لا توجد مزيد من المداولات	كما هو وارد أعلاه

<p>الاستنتاجات المتوصل إليها في اجتماع المنسقين والأصدقاء المنعقد في 20 نوفمبر/تشرين الثاني 2013، كما تم إبلاغ المجلس في دورته العاشرة بعد المائة (ديسمبر/كانون الأول 2013)</p>	<p>المداولات: في الدورة التاسعة بعد المائة للمجلس التنفيذي (سبتمبر/أيلول 2013)</p>	<p>المداولات: في الدورة الثامنة والسبعين للجنة التقييم (سبتمبر/أيلول 2013)</p>	<p>المداولات: في الدورة الثامنة بعد المائة للمجلس التنفيذي (أبريل/نيسان 2013) و في الدورة السابعة والسبعين للجنة التقييم (يونيو/حزيران 2013)</p>	<p>الإشارة إلى التقييم المؤسسي لكفاءة الصندوق</p>	<p>التوصيات والإجراءات</p>
			<p>لزيادة الوضوح، وبخاصة فيما يتعلق بالتوصيات المرفوعة إلى المجلس.</p>	<p>أن ينظر فيها المجلس. ومن شأن القيام بذلك بشكل منهجي أن يمكن المجلس من التركيز على مسائل مختارة ومن تعزيز الكفاءة. الذيل الأول، الفقرة 177: "ما زال الطلب المتطور بصورة سريعة لأعضاء الهيئات الرئاسية للاضطلاع بالإشراف والقيادة الاستراتيجية لنموذج عمل الصندوق المتغير لا يحظى بالاهتمام الكافي من أعضاء المجلس التنفيذي ومن إدارة الصندوق نفسها. يعتبر نطاق وجودة التقارير المرفوعة إلى المجلس في الوقت المحدد لها عناصر مقررة رئيسية لقدرة المجلس على الإيفاء بمهامه الإشرافية بصورة ملائمة ولجعل إدارة الصندوق خاضعة للمساءلة. ويجب أن تركز مناقشات اللجنة على ما هو هام، وأن تركز تقارير رؤساء اللجان المرفوعة إلى المجلس على التوصيات التي يتوجب على المجلس اتخاذها وعلى القضايا التي تتطلب المزيد من المناقشة."</p>	<p>التوصيات والقضايا الخلاقية المتبقية</p>
المنسقون والأصدقاء					
<p>لا يوجد مزيد من المداولات</p>	<p>لا يوجد مزيد من المداولات</p>	<p>المداولات: "تدعم لجنة التقييم بشدة تعزيز التوجيهات الموجودة في سجلات اجتماعات المنسقين والأصدقاء." <u>الإطار الزمني والخطوات التالية</u> "تم تشجيع منسقي القوائم على تشاطر المذكرات الناشئة عن اجتماعات المنسقين والأصدقاء مع باقي أعضاء"</p>	<p>محاضر الدورة السابعة والسبعين للجنة التقييم: "المنسقون والأصدقاء. ردا على بعض التساؤلات بشأن إجراءات الإبلاغ عن اجتماعات المنسقين والأصدقاء، أعلمت اللجنة بأن هناك مذكرات عن اجتماعات المنسقين والأصدقاء ورئيس الصندوق، تحرر وتوزع على المشاركين في الاجتماع. ويمكن أن يتم توزيع هذه المذكرات ضمن القوائم من قبل المنسق ذي الصلة؛ ومن فوائد ذلك أيضا أنه يسمح لجميع الأعضاء بتوفير مدخلات في جداول أعمال هذه الاجتماعات."</p>	<p>الفقرة 119: "بالنظر إلى طبيعة المجلس كهيئة غير مقيمة، تتوفر للصندوق آلية غير رسمية لضمان استمرارية الحوار بين الدول الأعضاء وبين إدارة الصندوق في فترات ما بين دورات المجلس، وهي الآلية المعروفة باسم "قائمة منظمي الاجتماعات والأصدقاء". وتثار المسائل الهامة وكثيراً ما يتم حلها من خلال هذا المنبر. ومع ذلك، فإن هذه الآلية تبقى آلية غير رسمية. وقد يكون من المفيد النظر في إنشاء ممارسة توثيق القرارات في محاضر الاجتماعات لتوفير الشفافية في العملية فضلا عن تحسين تدفق"</p>	<p>توثيق القرارات في محاضر اجتماعات المنسقين والأصدقاء لأغراض شفافية العملية، وأيضا لتحسين تدفق المعلومات والاتصالات</p>

<p>التوصيات والإجراءات</p> <p>الإشارة إلى التقييم المؤسسي لكفاءة الصندوق</p>	<p>المداولات: في الدورة الثامنة والسبعين للجنة التقييم (سبتمبر/أيلول 2013)</p>	<p>المداولات: في الدورة التاسعة بعد المائة للمجلس التنفيذي (سبتمبر/أيلول 2013)</p>	<p>المداولات: في الدورة الثامنة بعد المائة للمجلس التنفيذي (أبريل/نيسان 2013) و في الدورة السابعة والسبعين للجنة التقييم (يونيو/حزيران 2013)</p>	<p>المعلومات والاتصالات، على غرار ما يجري في الهيئات الفرعية الأخرى التابعة للمجلس.</p>	<p>الاستنتاجات المتوصل إليها في اجتماع المنسقين والأصدقاء المنعقد في 20 نوفمبر/تشرين الثاني 2013، كما تم إبلاغ المجلس في دورته العاشرة بعد المائة (ديسمبر/كانون الأول 2013)</p>
<p>تصنيف الدول الأعضاء في الصندوق في ثلاث قوائم</p>					
<p>لا يوجد مزيد من المداولات</p>	<p>لا يوجد مزيد من المداولات</p>	<p>المداولات: "أحاطت لجنة التقييم، ومع الأخذ بعين الاعتبار، بالأهمية الحيوية لهذه القضية وحساسيتها وتعقدها، بالمعلومات التي يجب إدراجها في التقييم المؤسسي لعملية تجديد موارد الصندوق والتي ستوفر المزيد من المدخلات بشأن هذا الموضوع. وأشارت اللجنة بأنه من المحتمل لهذه القضية أن تغدو أكثر أهمية مع تطلع الصندوق للمستقبل."</p> <p><u>الإطار الزمني والخطوات التالية</u></p> <p>"يوصي التقييم المؤسسي لكفاءة الصندوق بإعادة النظر في هذا الموضوع بعد تقديم التقييم المؤسسي النهائي لعمليات تجديد موارد الصندوق.</p> <p>وبعد هذا النقاش، يمكن اعتبار القضية موضوعاً مناسباً للنظر فيه خلال مشاورات التجديد العاشر لموارد الصندوق."</p>	<p>المداولات: "ومن بين الآراء المختلفة التي تم التعبير عنها ، من بين جملة أمور، الآراء التالية: ... هيكلية القوائم؛ ... - تدوير عضوية الهيئات الرئاسية في الصندوق."</p>	<p>الفقرة 121: "وهي تتعلق بتصنيف الدول الأعضاء في الصندوق في ثلاث قوائم (ألف وباء وجيم). وهي مسألة أساسية، لأن لنظام القوائم آثار بعيدة المدى على التسيير وإسماع الصوت والتمثيل، وبالتالي على فعالية وكفاءة كامل هيكل الهيئات الرئاسية في الصندوق. وقد كان نظام القوائم (أو الفئات الأولى والثانية والثالثة كما كانت تسمى في السابق) مناسباً للصندوق عند تأسيسه. غير أنه قد يكون من المفيد النظر فيما إذا كان النظام لا يزال ذا صلة في السياق العالمي الحالي، وخاصة في ضوء التطور الاقتصادي والتنموي والجيوسياسي للدول الأعضاء في الصندوق على مر السنين. ولم يلق هذا التطور دراسة واسعة، غير أنه يعتبر موضوعاً له آثاره على الكفاءة ويتعين أن يعالج في المستقبل."</p> <p><u>الذيل الأول، الفقرة 163:</u></p> <p>"من نقاط قوة الصندوق أن العوامل المشككة لهيئاته الرئاسية، وخاصة المجلس لا تشعر بأن تمثيلها منقوص.</p> <p>إن تقسيم الدول الأعضاء في الصندوق ضمن القوائم ألف وباء وجيم يضمن أن تكون المجموعات الثلاث (وهي بصورة تقريبية الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والدول الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط والدول النامية) التي شكلت</p>	<p>استعراض أهمية نظام القوائم</p>

التوصيات والإجراءات	الإشارة إلى التقييم المؤسسي لكفاءة الصندوق	المداورات: في الدورة الثامنة بعد المائة للمجلس التنفيذي (أبريل/نيسان 2013) و في الدورة السابعة والسبعين للجنة التقييم (يونيو/حزيران 2013)	المداورات: في الدورة الثامنة والسبعين للجنة التقييم (سبتمبر/أيلول 2013)	المداورات: في الدورة التاسعة بعد المائة للمجلس التنفيذي (سبتمبر/أيلول 2013)	الاستنتاجات المتوصل إليها في اجتماع المنسقين والأصدقاء المنعقد في 20 نوفمبر/تشرين الثاني 2013، كما تم إبلاغ المجلس في دورته العاشرة بعد المائة (ديسمبر/كانون الأول 2013)
	<p>الصندوق منذ بدايته، ممثلة على الدوام في جميع اجتماعاته. ويعتبر دور البلدان المشكلة للقائمتين ألف وباء مكملًا لنظام القوائم، كما أنه ينظم التناوب بين الأعضاء والأعضاء المناوبين أو الغياب المؤقت عن حضور دورات المجلس. وفي حال القائمة جيم فإن وجود ثلاث قوائم فرعية فيها يفي بدور مماثل. وفي الوقت نفسه لا بد من الإشارة إلى أن هيكلية القوائم تنطوي على بعض الجمود فيما يتعلق بالتمثيل في المجلس (وفي اللجان) من خلال السماح لعدد محدد من المقاعد لكل قائمة من القوائم. ولم يكن ذلك ليشكل مشكلة فيما لو بقيت المساهمات النسبية للقوائم في تجديرات الموارد مستقرة، إلا أن مساهمات القائمة باء قد تراجعت بصورة حادة مع مرور الوقت في حين ازدادت مساهمات القائمة جيم بصورة قوية. وعلى الرغم من أن هذا الموضوع قد لا يتسم بالحاح شديد إلا أنه مسألة لا يجب التغاضي عنها وتجاهلها.</p>				